

المحاضرة الأولى: القيمة من وجهة النظر الاقتصادية

تعد القيمة من المفاهيم المعقدة كون كل باحث يحدد المفهوم من زاوية التي ينظر إليها، وبذلك يكون التقييم أكثر تعقيداً.

1- تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي:

تعبّر قيمة الشيء في اللغة عن قدره، وقيمة المتاع ثمنه ويقال: قيمة المرء ما يحسنه، وما لشيء من قيمة؛ أي ما له ثبات ودوام على الأمر، والقيمة مرادفة للثمن، إلا أنّ الثمن قد يكون مساوياً للقيم أو زائداً عليها أو ناقصاً عنها، والفرق بينهما أنّ ما يقدر عوضاً للشيء في عقد البيع يسمى ثمناً له (النقود)، بينما القيمة تطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته، لاعتبارات اقتصادية أو سيكولوجية أو اجتماعية، أو أخلاقية أو جمالية¹.

وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي صفة تجعله مطلوباً ومرغوباً فيه عند شخص واحد أو أكثر كقولنا: " إن للنسب عند الإشراف قيمة عالية" أما من الناحية الموضوعية فهي ما يتميز به الشيء من صفات تجعله يكون مستحقاً لتقدير بذاته، ويطلق لفظ القيمة في علم الأخلاق على لفظ الخير، بحيث تكون قيمة الفعل تابعه لما يتضمنه من خير، ومعنى قيمة الشيء في الاقتصاد ووقاؤه بالحاجات، فإن كانت الحاجة إليه أشد، كانت قيمته أعظم، والعكس صحيح².

وللقيمة تعريفات عديدة فهي: كلمة متواطئة للدلالة، تختلف باختلاف موضوعاتها التي تتوزع بين القيمة اليومية المرتبطة بالوعي، والقيمة الملوية المتعلقة بالتفكير العلمي والقيمة الفلسفية المرتبطة بالفعل الفلسفي وميتافيزيقي³.

والقيمة تفرض تداخلاً بين خيوطها الثلاثة السابقة، وتلتحم مع كل خيوط العمل اليومي، إلا أنّها تختلف باختلاف المجال الذي تتجسد فيه، كما أنّها ترتبط بالمعيار الذي يزامن المحسوس بكل مجالاته، وتمثل تعقلاً يتأرجح بين اللامادي والمعياري والمادي الملموس، وبين الغموض والوضوح، والقرب والبعد.

¹ جميل صليب، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دت، ص 211.

² مرجع نفسه، ص 212.

³ مجدي رسلان، فلسفة القيم، دار المنار للطباعة، الإسكندرية، 2011، ص5.

ويقصد الإقتصاديون بالقيمة: " مقدار ما تساويه كل سلعة مقارنة بالسلع الأخرى، أي النسب التي يتم على أساسها مبادلة السلع ببعضها البعض" ⁴، ولهذا نجد نظرية القيمة نتجت أساساً من حاجة الإنسان إلى مبادلة ما لديه بما لدى الآخرين، و حاجة إنسانية ضرورية بسبب حاجة الفرد إلى سلع وخدمات في حياته اليومية يعجز بقدرته الذاتية عن إنتاجها فيلجأ على مبادلة ما لديه بما لدى غيره.

تحدث المفكرون عن القيمة منذ أن بدأ التفكير الفلسفي البشري، فقد توصل أرسطو إلى التفريق بين القيمة الاستعمالية للمادة وهي ما اصطلح عليه فيما بعد بالمنفعة، والقيمة التبادلية لها وهي ما يحدده لها السوق أي السعر، وهذا التفريق في حد ذاته يعتبر تقدماً مهماً في نظرية القيمة في ذلك الوقت ⁵.

وقد استمر التفريق بين القيمتين حتى وقتنا الحالي، فبقيت قيمة الاستعمال معبراً عنها بما عرفه في الاقتصاد باسم المنفعة والاشباع، وأضيفت لفكرة قيمة المبادلة محددًا قياسيًّا هو عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج هذه السلعة كمعيار لمبادلتها بغيرها من السلع في السوق ؛ أي أنّ سلعة تساوي في السوق عدد ما بذل في إنتاجها من ساعات عمل، ثم أضافت النظريات اللاحقة إلى عنصر العمل قيمة تكاليف الإنتاج كمحدد للقيمة أي سلعة فأصبحت التكاليف الاجمالية للإنتاج هي محدد القيمة التبادلة أو السعر للسلعة.

إلا أنّ من تحدث عن القيمة وتأثيراتها في مختلف النظريات الاقتصادية كان " كارل ماركس" من خلال نظريته في فائض القيمة والتي تبناها على الأساس السابق، وهو ان قيمة السلعة تتحدد بعدد ساعات العمل المبذولة في إنتاجها، واعتبر " ماركس" إضافة لذلك أنّ عنصر العمل أيضا هو سلعة مثل أي سلعة أخرى، وبالتالي تتحدد قيمته بعد ساعات العمل اللازم لإنتاج عامل يعمل 8 ساعات عمل مثلاً، وتشمل قيمة المواد الغذائية اللازمة للمحافظة على حياة واستمرار عمل هذا العامل ⁶.

وأضاف أن أصحاب الأعمال يقومون بتشغيل العمال لساعات أطول من عدد الساعات المدفوعة عنها الأجر، فهم يدفعون أجر 8 ساعات مثلاًن ولكنهم دائماً يحاولون الحصول

⁴ عبد اللطيف أطلوبة، تطور نظرية القيمة، <http://www.jolyana.com/veiwpag.aspx?sf=1508> ،)

(2015/08/15

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

على إنتاج من العمال يفوق هذه الساعات، وبذلك هم يحصلون على فرق أرباح من بيع إنتاج العمال يفوق هذا الساعات، وبذلك يحصلون على فرق الأرباح من بيع إنتاج العمال سماه ماركس بالتراكم الرأسمالي* الذي يجعل الرأسماليون يراكمون أرباحهم بشكل متواصل⁷. وأضافت المدرسة الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر تحليلات مهمة لمفهوم قيمة الاستعمال فيما يعرف باسم المنفعة الحدية لاستخدام السلع، وهي مبنية على أن السلعة عند استعمالها من قبل أي فرد لا بد أن تنشأ عنها و تتحدد هذه القيمة بما يحصل عليه منها من منفعة، وتختلف هذه المنفعة من فرد لآخر⁸.

2- تحليل مفاهيم القيمة في الفكر الاقتصادي: تختلف المنفعة باختلاف الكمية المستخدمة من السلعة نفسها، فكلما استهلك أو استخدم الفرد وحدات إضافية من السلعة كلما تناقصت المنفعة المتحصلة منها، وهو ما يعرف في الاقتصاد بنظرية المنفعة الحدية للسلعة أي المنفعة المتحصلة من استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة، فمثلاً كوب الشاي الأول يعني لمستهلكه قيمة معينة، إلا أنه كلما استهلك كوباً آخر كلما تناقصت المنفعة المتحصلة منه، وبالتالي تقل الرغبة في الحصول على كوب آخر منه.

هذا ما يحدد قيمة السلعة التبادلية؛ أي أن القيمة الاستعمالية للسلعة تحدد القيمة التبادلية لها، وبهذه الطريقة تمكنوا من حل لغز قيمة الكثير من السلع أهمها لغز قيمة الماء والماس؛ إذ أن الماء سلعة ضرورية أي أن قيمتها التبادلية أو سعرها في السوق يجب أن يكون كبيراً والعكس في ذلك الماس سلعة غير أساسية للحياة، وبالتالي يجب أن تكون قيمته التبادلية أو سعره منخفضاً، ولكن الواقع غير ذلك، وهذا ما فسره أصحاب هذا المذهب بالمنفعة الحدية للسلعة أي منفعة الوحدة الأخيرة، والسبب في ذلك حسب تحليل المدرسة الحدية هو أن الماء بمجرد الحصول على وحدة واحدة منه يفقد قيمته؛ أي أن الفرد يصل إلى الإشباع منه بسرعة، ولذا فسعر الوحدة التالية منه تنخفض سرعة، فينخفض سعره بالتالي، والعكس

* تعرض مفهوم القيمة للكثير من الجدل والتحليل في القرن التاسع عشر (19) حيث اتسم بظهور الكثير من الاقتصاديين الذين تركوا بصماتهم في تاريخ الفكر الاقتصادي.

⁷ عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (الكلاسيكية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 20.

⁸ المرجع نفسه، ص 35.

يحصل لسلعة الماس التي لا يشعر الفرد بالتشبع أو الإشباع من امتلاك وحدات نقدية إضافية منه، وبالتالي تبقى منفعتها الحدية عالية، وكذلك سعره بناء على ذلك.

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ الفكر الاقتصادي للقيمة باعتبارها نوعية الشيء الذي يعكس الحاجة لاستعماله ؛ **قيمة إستعمالية**، كما يعكس العلاقة بين العرض والطلب أي **قيمة تبادلية**، والتكاليف الضرورية للحصول عليه أي **قيمة مضافة** .

إذن **القيمة** تعبر عن العلاقة بين نوعية الشيء ودرجة الإشباع لحاجة المستهلك والموارد المخصصة للحصول عليه، فكلما زاد الإشباع مقابل سعر معين زادت القيمة، وكلما انخفض السعر المدفوع في ظل نفس مستوى الإشباع زادت القيمة أيضاً.

وما يمكن ملاحظته **المفهوم الأول** يركز على ثلاث جوانب للقيمة: **الجانب الأول** يعكس وجهة نظر المستهلك (**المشتري**) الذي يركز على القيمة الإستعمالية، هذه الأخيرة تتمثل في **المنفعة** أو **الإشباع** الذي يمكن تحقيقه من استخدام السلعة أو الخدم المختلفة من شخص لآخر، وهذا ما يعكس الجانب الذاتي للقيمة، أما **الجانب الثاني** فيعكس وجهة نظر المنتج (البائع)، الذي يركز على التكاليف الضرورية للحصول على السلعة أو الخدمة، وهو ما يعكس الجهد المبذول أما **الجانب الثالث** فيتمثل في القيمة التبادلية التي تعكس التفاعل بين جوانب العرض والطلب في السوق، وتنتج على الانفاق بين البائع والمشتري، وبالتالي فهي تعكس الجانب الموضوعي للقيمة لأنها تنتج عن إجماع العديد من الأطراف.

أما **المفهوم الثاني** فلا يختلف كثيراً عن الأول في اعتباره أن القيمة تعكس المنفعة المنتظرة من السلعة او الخدمة ودور عملية التبادل في تحديدها، كما ينظر للقيمة كعلاقة بين الاتساع والسعر المدفوع مقابل تحقيق ذلك المستوى من الإشباع، وبالتالي تتغير القيمة كلما تغيرت العلاقة بينهما، وما يمكن ملاحظته أن المفهومين قد أهمل أحد العوامل الاقتصادية التي يكون لها دوراً هاماً في تحديد القيمة وهي الندرة، كما أهمل دور السلع والخدمات الأخرى في تحديد القيمة (**السلع والخدمات البديلة والمكملة**).

